

Distr.: General
19 January 2018
Arabic
Original: Russian

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

البند ٧٢ (ج) من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات

حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من

المقررين والممثلين الخاصين

رسالة مؤرخة ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيّه نصّ بيان موجّه إلى الجمعية العامة من رئاسة مجلس الدولة لجمهورية
القرم يتعلق باعتماد الجمعية العامة القرار ١٩٠/٧٢ بشأن حالة حقوق الإنسان في القرم (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند
٧٢ (ج) من جدول الأعمال.

(توقيع) ف. نيبينزيا



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

بيان موجّه إلى الجمعية العامة يتعلق بالقرار المتخذ بشأن حالة حقوق الإنسان في القرم

سنتطرق في هذا البيان إلى اعتماد الجمعية العامة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ القرار ١٩٠/٧٢ بشأن حالة حقوق الإنسان في القرم الذي قدّمت أوكرانيا مشروعه.

نحن نرى أن الوثيقة المعتمدة لا تتسق مع مبادئ وأحكام الأمم المتحدة الأساسية المكرّسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يشكّل الصك الدولي الرئيسي فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان والحريات وحمايتها، كما أنها لا تتسق مع الصكوك الدولية الأخرى لحقوق الإنسان. ومن المؤسف جدا أن يشهد شعب القرم هذا الفعل، لأسباب ليس أقلها أن قرار إنشاء الأمم المتحدة اتُّخذ في القرم.

وما فعلته أوكرانيا يتجاهل أيضا حق الشعوب في تقرير مصيرها، وهو الحق المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، والعهدَيْن الدوليين الخاصَّين بحقوق الإنسان، وإعلان عام ١٩٧٠ بشأن مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. وهذا هو الحق الذي مارسه شعب القرم المتعدد الإثنيات في الاستفتاء التاريخي الذي أُجري في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٤.

ونرى أن الأحداث التي وقعت في ربيع عام ٢٠١٤ أبرزت بما لا لبس فيه أن شعب القرم كان على استعداد للدفاع عن الحق الأساسي لكل فرد ومواطن، وهو: الحق في الحياة. ولولا ذلك، لكان البديل هو الحرب الأهلية وإراقة الدماء، ولاستمر ذلك حتى الآن، لا سيما وأن قيادة الدولة الأوكرانية لا تزال تضم أفراداً يُخفون وجهات نظرهم اللانسانية والمؤيدة للفاشية وراء قناع الديمقراطية.

والمادة ١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تقول: ”يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق. وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الإخاء“. ولكن هل يمكننا حقاً أن نقول إن الأعمال التي تقوم بها أوكرانيا تجاه شعب القرم تجسّد ذلك؟ فنحن نرى أن فرض الحصار على التزود بالماء والغذاء والطاقة وعلى النقل هو شكل من أشكال الإرهاب يُمارس ضد جميع سكان شبه جزيرة القرم.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن ”القلق“ إزاء احترام حقوق الإنسان في جمهورية القرم ومدينة سيفاستوبول تُعرب عنه دولة أوقعت حرباً أهلية دامية بين الإخوة في جنوب شرق أوكرانيا ونعتت جميع سكان منطقة دونباس - الذين هم من مواطنيها، كما يعلن مسؤولوها في عاصمتها كييف - بالإرهابيين والانفصاليين. زد على ذلك أن البلد الذي يُوجّه إلى روسيا وشعب القرم المتعدد الإثنيات اتهامات بانتهاك حقوق الإنسان لا أساس لها من الصحة هو بلدٌ أدعَم في نزعته القومية الأيديولوجية العدوانية تمجيدَ النازية والنازية الجديدة، وانتهاكَ حقوق الأقليات الإثنية، واضطهادَ الطوائف الدينية التي يراها غير مقبولة، وردعَ الأصوات المعارضة، وقمعَ حرية وسائط الإعلام.

وتبدو هذه الاتهامات جدّ غريبة وخبيثة لأن الدولة التي وجّهتها لم تبذل، طوال الفترة التي كانت فيها القرم جزءاً من أوكرانيا، أي مجهود بالمرة لتحسين حالة حقوق الإنسان في شبه جزيرتنا. ولم يُعمل بأي من التوصيات العديدة التي قدمتها هيئات حقوق الإنسان الدولية إلى كييف في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩١ و ٢٠١٣.

وأخيراً، كيف يمكن الإعراب عن "القلق" على شعب القرم وممثلو أوكرانيا شدّدوا مراراً وتكراراً في بياناتهم التي أدلوها في إحدى لجان الجمعية العامة في شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر على أنه لا يوجد شيء اسمه "شعب القرم"؟ وهل لنا أن نستغرب أن أكثر من ٩٠ في المائة من شعب القرم المتعدد الإثنيات الذي "لا وجود له" قد صوّت، في وجه هذا الموقف، لصالح الوحدة التاريخية مع روسيا؟

حضرات ممثلي وممثلات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة،

حضرات الزملاء المؤيدين والزميلات المؤيّرات،

نكرر اقتراحنا بالقيام بزيارة إلى القرم لضرورتها للخروج بتقييم موضوعي لحالة حقوق الإنسان في جمهوريتنا. ونتطلع بالأخص إلى أن يقوم بالزيارة برلمانيون من البلدان التي أيدت القرار الذي اتخذته الجمعية العامة وكانت أوكرانيا هي من قدّم مشروعه.

رئاسة مجلس الدولة في جمهورية القرم

سيمفروبول، ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧